الأمم المتحدة

S/2006/726



Distr.: General
12 September 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٠٨(٢٠٠٥)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ من السيد جان رينالد كليريسمي، وزير خارجية جمهورية هايتي (انظر المرفق)، ومؤكدا فيها اعتماد خطة لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وتتضمن نسخة من هذه الخطة.

وأرجو ممتنا أن تطلعوا أعضاء مجلس الأمن على فحوى هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي **عنان**

061006 061006 06-51733 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٠٨(٢٠٠٥)، أتشرف بأن أطلع أعضاء مجلس الأمن، عن خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية التي جرى إعدادها بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، واعتمدتها الحكومة الهايتية في ٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

وهذه الخطة التي أصبحت تشكل الآن عنصرا من السياسة المتبعة في القطاع الأمني إنما هي نتاج الجهود المشتركة التي بذلتها حكومة هايتي والبعثة للمضي قدما بملف الإصلاح.

وتلتزم حكومة هايتي بالتالي بتنفيذ هذه الخطة بالتعاون الوثيق مع البعثة والمجتمع الدولي ولكنها تذكر بأن نجاحها في ذلك يتوقف على الدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي.

وأرجو ممتنا أن تطلعوا أعضاء مجلس الأمن على فحوى هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) الدكتور جان رينالد **كليريسمي**

الوزير

ضميمة

الشرطة الوطنية الهايتية

خطة الإصلاح

أولا – اعتبارات عامة

الأمن العام هو أحد المجالات الأساسية التي يلزم الاهتمام بها عن كثب وبذل جهود دؤوبة بشأنها. فهو مجال تتوقف عليه عملية إرساء المؤسسات السياسية والديمقراطية ووضع برامج للإنعاش الاقتصادي. والحالة كما في هذا المجال اليوم مدعاة للانزعاج: الأمن العام بين أيدي أكثر من ٧٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة الذين يفتقرون إلى العدة والتدريب الكافيين. كما أن الجانب الأعظم من هياكل أو مرافق الشرطة إما معدوم أو غير صالح أو دمر. فمعظم مراكز الشرطة (٢٠٠ مركز تقريبا) يتعين ترميمها أو بناؤها أو إعادة بنائها. ولا يوجد لدى الشرطة الوطنية الهايتية سوى ٤٠٠ مركبة صالحة للاستعمال لتغطية البلد بأسره.

ومما يزيد من صعوبة هذه الحالة المأساوية، المشاكل التي تؤثر في علاقة الشرطة مع السكان. فهذا الجهاز الأمني الوحيد في البلد يعتبر أساسا فاسدا وينتهك حقوق الإنسان.

ومما زاد من انعدام الأمن وانعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي، ظهور مشكلة العصابات المسلحة. ثم إن تفكك العلاقات بين الشرطة والعدالة يعيق إيجاد حلول لهذه المشكلة المستعصية التي يبدو أنها تهدد حتى سلامة النسيج الاجتماعي.

وسيتم تناول مسألة الأمن في إطار الإصلاحات وتعزيز جميع المؤسسات التي لها دخل في تصميم وتنفيذ سياسة الأمن العام. وستتم الاستفادة من الأعمال والتوصيات الكثيرة التي سبق أن قدمها المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمؤسسة الشرطة، تهتم الحكومة على سبيل الأولوية في سياستها المتبعة في هذا الصدد بإعادة بناء هذا الجهاز حيث اعتمدت خطة لإصلاحه تتضمن إجراءات على المدى القصير وأخرى على المدين المتوسط والطويل.

وهناك تشديد في هذا الشأن على التدريب، وحسن القيادة، وتجنيد الأفراد، والملاك الحقيقي، وإدارة الموارد، والانضباط المطلوب فرضه في أي قوة مسلحة، والمعلومات القضائية والمؤسسية على حد سواء، وتطوير شرطة المجتمعات المحلية والأحياء. ويتطلب كل هذا إعادة تنظيم الشرطة الوطنية الهايتية على أسس عمل جديدة مع التركيز بخاصة على مفتشيتها

العامة، والمديرية المركزية للشرطة القضائية. وهو ما سيؤدي إلى إعادة تقييم الملاك الحالي والتخلص من العناصر التي لا تستوفي المقاييس والمعايير التي ينبغي أن تتوفر في أي جهاز شرطة ديمقراطي.

ولا بد من التشديد أيضا على ما تتطلبه مثل هذه العملية من قدرات مادية ومالية لن تتعدى بدونها خطة الإصلاح والتطوير مرحلة النوايا الحسنة. فهذه الخطة تحتاج إلى بذل الكثير لبلوغ الأهداف المرسومة. فالمسألة تتعلق بتمكين مراكز الشرطة وسائر مرافقها من استعادة قدرتها على العمل (أعمال البناء والترميم)، واقتناء المعدات اللازمة لأعوان الأمن وما إلى ذلك ... وهكذا، يجب حشد الإمكانيات حتى تصبح جاهزة للاستعمال.

وبالتوازي مع ذلك، تنكب الحكومة على تعزيز التنسيق فيما بين الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والارتقاء به إلى المستوى الأمثل بغية إنجاز المهام المتعلقة بالوقاية، وحفظ الأمن العام بأقصى قدر من الكفاءة في انتظار أن تصبح الشرطة الوطنية قادرة على النهوض بها بمفردها. وهكذا، فإن أمن الشوارع وأمن الجميع يتوقف على التنظيم الجيد لقوات الأمن المتواجدة في الميدان، وتعاونها فيما بينها. ولن تدخر الحكومة جهدا في السعي إلى تحقيق هذا المستوى من الفعالية، كما أنها ستعمل دون كلل لبلوغ هذا الهدف. وتنكب الحكومة على إيجاد حلول في أقرب وقت ممكن لأعمال العنف المرتبطة بالعصابات المسلحة وجميع أعمال العنف التي تترتب على ذلك.

ومن الأولوية بمكان أيضا، الشروع بحزم في تجريد جميع الفئات والأفراد من أي أسلحة نارية غير مرخص بها تهدد أمن السكان. وينبغي في هذا الصدد إعادة تقييم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بهدف تكييفه مع الواقع السائد في هايتي.

وجميع هذه الخطوات (اعتماد خطة إصلاح الشرطة الوطنية، وخطط تنفيذها التفصيلية، والتنسيق الفعال لوضع خطة لحفظ النظام العام، وتحديد استراتيجية لنزع السلاح ...)، إنما تندرج ضمن إطار عملية قائمة بذاتها. فإنشاء مؤسسة شرطة غير سياسية، ومحايدة تعمل ضمن الحدود الصارمة لقواعد الديمقراطية وقواعد حقوق الإنسان وتحظى بثقة السكان، يتطلب إدخال إصلاح متعمق على الشرطة الوطنية الهايتية وتطويرها على نحو متناسق. وكيما يتسنى تحديد أكثر الحلول فعالية، والاستفادة من جميع الموارد المتاحة، فإن من المطلوب تحديد وتطوير مسار قائم على المشاركة وبخاصة مشاركة البعثة ومختلف الشركاء الثنائيين.

ولا بد من مشاركة البعثة في هذا الإطار. ولذلك يستصوب أن تُسند إليها الولاية والإمكانيات المناسبة أكثر في إطار سياسة الحكومة وإصلاح الشرطة الوطنية. ومن المستصوب أيضا تشجيع قوات البعثة على القيام بدور أكثر فعالية.

ثانيا – موجز تنفيذي

إن ما يعزز قرار مجلس الأمن ١٦٠٨(٢٠٠٥)، الحرص الشديد الذي تبديه السلطات المنتخبة في هايتي للتصدي لانعدام الأمن بإنشاء جهاز شرطة مهنية وجهاز عدالة يعمل على نحو سليم ومنصف. وكان مجلس الأمن طلب في قراره من الأمين العام موافاته بخطة لإصلاح الشرطة الوطنية في هايتي بالتنسيق مع السلطات الهايتية، وستتضمن هذه الخط بخاصة القوام المقرر للقوات، والمعايير، ومواعيد التنفيذ، والموارد اللازمة.

وقد أعدت الخطة الواردة أدناه على أساس الاستنتاجات التي حددها إطار التعاون المؤقت للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وتتضمن الخطة أيضا العناصر المطلوبة من مجلس الأمن. وفيما يلي الاستنتاجات الرئيسية:

القوام المتوقع: المهام الرئيسية للشرطة يمكن انجازها بجهاز شرطة قوامه ١٤ ٠٠٠ شرطي مدربين ومجهزين على نحو جيد، ويمكن بلوغ هذا الهدف في غضون السنوات الخمس القادمة، مع الحفاظ على الجودة، على أساس نسبة تعيين سنوية قدرها ١ ٥٠٠ شرطي (ما مجموعه ٩ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٦ و ١٤ ٠٠٠ في عام ٢٠١١). وبالتوازي مع ذلك، تشير الخطة إلى توافق عام في الآراء على ضرورة أن يكون هناك ما بين ١٨ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ شرطي كما ستكون هناك حاجة إلى أعوان أمن آخرين لتلبية جميع الاحتياجات الأمنية في هايتي. وتتوخى الخطة في هذا الصدد استراتيجية تكميلية لاستحداث كفاءات محددة كخفر السواحل، ومراقبة الحدود وحراستها، ودائرة للمطافئ ، ونظام للسجون.

تنقيح القوام الحالي للشرطة الوطنية الهايتية: سيتسنى بلوغ القوام المستهدف من ضباط الشرطة الـ ١٤ ٠٠٠ فرد بتعيين أفراد جدد والقيام بالتوازي مع ذلك بفحص تصاريح استيفاء الأفراد الحاليين لشروط الخدمة في الشرطة. وستظل إحدى الأولويات تتمثل في مراجعة تصاريح استيفاء الأفراد العاملين لشروط الخدمة للتصريح نهائيا بصلاحهم للخدمة. وسيتم التركيز في ذلك على السوابق السلوكية والقضائية لكل شرطي فضلا عن مستوى تدريبه. وفي حين يراد بالتحقق من السوابق السلوكية وتصاريح استيفاء شروط الخدمة، التخلص من الأفراد الذين لا يستوفون المعايير اللازمة للخدمة في الشرطة، سيتم تعويض

النقص في التدريب بتدريب تكميلي. ومن المتوقع أن يتم في غضون سنتين، الانتهاء من عملية إصدار تصاريح استيفاء شروط الخدمة.

الميزانية: وفقا للنفقات التقديرية المتعلقة بالأفراد، يمكن تحميل الميزانية المخصصة زيادة في عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية. ولكن الميزانية المخصصة للاستثمارات الرأسمالية تقل كثيرا عن ذلك مما يدل على أن تطوير الشرطة سيعتمد إلى حد كبير على الحصول على أموال من الخارج. وفي هذا الصدد، أعلنت مؤسسات بريتون وودز، ووكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى في إطار التعاون المؤقت عن استعدادها لدعم إصلاح جهاز الشرطة الوطنية في هايتي.

مقدمة

١ - لا تزال الحاجة إلى استعادة النظام العام في هايتي من الشواغل التي تقلق شعب هايتي وسلطاتها. ولتحقيق ذلك، لا بد من التعجيل بإقامة نظام عدالة منصف ومفتوح للجميع وجهاز شرطة مهني. وعلى هذا الأساس، طلب مجلس الأمن في قراره ١٦٠٨ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ من الأمين العام أن يقدم إليه خطة لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية تعدّها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والسلطات الهايتية تتضمن القوام المتوقع، والمعايير، ومواعيد التنفيذ والموارد المتاحة. وطلب أيضا في القرار من البعثة والسلطات الهايتية اتخاذ جميع التدابير المطلوبة لتأمين التنسيق الأفضل بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية. وفي القرار ١٦٥٨ المؤرخ ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، حث مجلس الأمن البعثة على زيادة التنسيق والتعاون مع سائر أطراف المجتمع الدولي المعنية بعملية إصلاح الشرطة والمساعدة على وضع الصيغة النهائية للخطة الشاملة للإصلاح وذلك في أقرب وقت ممكن على النحو المطلوب في القرار ١٦٠٨.

٢ - وينبغي للشرطة الوطنية الهايتية أن تكون قوة مستدامة، تتسم بالكفاءة وتعمل في ظل احترام القيم الديمقراطية. وعلى أساس توفير شرطي واحد لكل ٥٠٠ ساكن، وينبغي أن تنشئ هايتي جهاز شرطة قوامه ٢٠ ٠٠٠ فرد تقريبا. غير أن الهيكل المقترح هو نتيجة الموافقة بين هذا العدد الأمثل والموارد الوطنية. أما النموذج المستصوب لهذه الشرطة، فهو أن تكون شرطة مهنية يتم اختيار أفرادها على أساس معايير محددة وفقا لذلك ومدربون على نحو جيد؛ جهاز شرطة منظم بصورة جيدة وتتوفر له الموارد الكافية لأداء مهمته دون تدخلات خارجية وفي ظل احترام القانون والنظم وحقوق الإنسان. وستتطلب هذه القوة أن تقوم الكفاءات المؤسسية بجميع الأدوار المناطة بها، وتضطلع بجميع مسؤولياتها المنصوص عليها في دستور هايتي وقانون الشرطة الوطنية. وإذا تعين بسبب نقص الموارد تخفيض قوام

الشرطة، فالأولى عندئذ تخفيض أعدادها بصورة متناسبة مع التخفيضات المقدرة في جميع الوظائف الرئيسية. ومن الأولى كذلك، تعزيز التدريب للتعويض عن النقص في عدد الضباط بتحسين نوعية القوام.

٣ - وقد تم بالفعل إنجاز عمل تمهيدي كبير يرسي أسس خطة الإصلاح على النحو المطلوب. ومن الأولويات الأخرى، اقترح إطار التعاون المؤقت أن تعمل الاستراتيجية الانتقالية للشرطة على بلوغ الأهداف التالية:

- تعزيز تنظيم الشرطة وقدراتها الإدارية؛
- تعزيز القدرات التنفيذية للشرطة من خلال زيادة عدد أفرادها
- إضفاء الطابع المهني على الشرطة عن طريق توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لمفتشيتها العامة.

٤ - وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٥، قدمت خطة التطوير الاستراتيجي للشرطة الوطنية الهايتية ٢٠٠٤-٢٠٠٨، عرضا مفصلا للعمليتين التنفيذية والإدارية للشرطة والخيارات والمراحل المتعاقبة لتحقيقها.

خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية

٥ - وضعت خطة إصلاح الشرطة الوطنية لهايتي بالاستناد إلى الأعمال السابقة بغية توفير خطة للإدارة الاستراتيجية الشاملة لإصلاح وتطوير الشرطة الوطنية مع الاستجابة لطلبات مجلس الأمن والأمم المتحدة التالية:

- القوام المتوقع للشرطة؛
- معايير الجودة المطلوب أن تتحقق لدى أفراد الشرطة؛
- مواعيد التنفيذ؛
- الموارد اللازمة للتنفيذ.

٦ - وقد صممت الخطة على نحو يكفل إنشاء جهاز شرطة يتسم بالكفاءة والقدرة على إنجاز المهام وتحمل المسؤولية وفقا للمعايير التالية:

- المعايير المتوفرة في شرطة ديمقراطية والتي تقوم على القيم الديمقراطية؛
- احترام حقوق الإنسان وقواعد دولة القانون؛
- ممارسة مهامها بصورة محايدة بعيدا عن أي تحزب؛

- رفض الفساد ومحاربته؛
- احترام السكان والثقة بهم؛
- المحافظة على احترام دولة القانون، والأمن العام، والنظام العام، والاستقرار في هايتي، وتعزيزها.

الاعتبارات المتعلقة بتطوير الشرطة الوطنية الهايتية

٧ - **الاعتبارات القانونية** - تنص المادة ٢٦٣ (ب) من دستور هايتي لعام ١٩٨٧ على إنشاء الشرطة الوطنية الهايتية. وتحدد المواد من ٢٦٩ إلى ٢٧٤ هياكل الشرطة وأجهزتها، بما في ذلك أكاديمية ومدرسة للشرطة، والأقسام المتخصصة، لا سيما إدارة السجون، ودائرة المطافئ، ودائرة المرور، وشرطة الطرق الرئيسية، والمباحث الجنائية، ودائرة مكافحة المخدرات والتهريب، (المادة ٢٧٢). وأنشئت أيضا أكاديمية ومدرسة للشرطة على النحو المتوخى في الدستور (المادة ٢٧١).

٨ - وتركز هذه الخطة، التي وضعت استجابة لقرار مجلس الأمن ١٦٠٨، على إصلاح وتطوير الشرطة في إطار المبادئ المحددة في الدستور. ومن المهم ملاحظة أن الدستور ينص على إنشاء قوة مسلحة ثانية مكلفة بمهام الأمن تكون لها صلة بالشرطة. وتتعلق مهام تلك القوة بمراقبة الحدود، البرية والبحرية والجوية، وتوفير الدعم للشرطة على صعيد العمليات والمساعدة في البلد في حالات الأحداث الرئيسية أو الكوارث الطبيعية. ولم يكن قد تم التوصل بعد إلى توافق وطني في الآراء، عند إعداد الوثيقة، بشأن إنشاء هذه القوة الحكومية الجديدة المنفصلة عن الشرطة الوطنية الهايتية.

٩ - وترد فيما يلي المهام والواجبات المنوطة بالشرطة الوطنية الهايتية حسبما حددها القانون الذي ينص على إنشاء الشرطة وتنظيمها وعملها:

- ضمان أمن مؤسسات الدولة؛
- كفالة حماية واحترام حريات الأشخاص وحياتهم وممتلكاتهم؛
- الحفاظ على الأمن والسلام والهدوء والصحة العامة؛
- منع المخالفات والبحث النشط عن الجناة لتقديمهم إلى السلطات القانونية المختصة خلال المدة التي يحددها القانون؛
- ضبط حيازة الأسلحة وحملها في الإقليم الوطني؛

- تنفيذ أوامر القبض في جميع الحالات المنصوص عليها في القانون؛
- منع مخالفات التشريعات الاجتماعية ورصدها ومكافحتها؛
- مراقبة جميع أنشطة أجهزة الأمن الخاصة؛
- مراقبة جميع طرق المرور البرية والبحرية والجوية فضلا عن الموانئ؛
- تنفيذ الأحكام ذات الصلة بحماية البيئة وصونها؛
- توفير الوسائل اللازمة لموظفي السلطة القضائية لأداء مهامهم؛
- تزويد أمين المظالم، المكلف بحماية حقوق الإنسان، بالدعم اللازم في أداء مهامه؛
- توفير البيانات اللازمة لوضع إحصاءات جنائية وطنية؛
- المشاركة فيما تعده حكومة الجمهورية من برامج اجتماعية أو مدنية أو ثقافية أو تعليمية؛
- تنفيذ أي إجراء أو نشاط آخر ينص عليه القانون.

١٠ - **الاعتبارات المالية:** ستكون قدرة الميزانية الوطنية على تحمُّل تكاليف مؤسسة الشرطة هي العامل الرئيسي في تحديد قوام الشرطة الوطنية الهايتية. و يرجح أن يقل المبلغ الحقيقي المخصص للشرطة الوطنية الهايتية عن المبلغ المرصود في الميزانية، وهو يعتمد إلى حد بعيد على إيرادات الحكومة، والأولويات المالية السنوية، وقدرة الشرطة الوطنية الهايتية على إنفاق الأموال. والاعتمادات السنوية من الميزانية للاستثمار في رأس المال بأنها محدودة جدا. وبالنسبة للسنة الحالية، يقدر المبلغ المخصص من الميزانية للاستثمار بـ ٦٥٥ ٠٠٠ دولار. وتشير الحالة الراهنة لموارد الميزانية إلى أن إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية سيتطلب قدرا كبيرا من الموارد من خارج الميزانية أو من الميزانيات الإضافية خلال هذه الفترة.

١١ - وتصل الميزانية المؤقتة المحددة بدءا من قوام إجمالي قدره ٨ ٠٠٠ فرد للفترة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى حوالي ٦٠ مليون دولار للمرتبات و ١١٣ مليون دولار للفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ (بقوام يبلغ ١٤ ٠٠٠ فرد).

١٢ - وتصل التكلفة الإجمالية لتنفيذ إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك عناصر الإعلام، والنقل، والهياكل الأساسية، ومعدات الشرطة غير المميتة، والأسلحة والذخائر، والاتصالات، إلى حوالي ٧٠٠ مليون دولار.

١٣ - وهناك توافق عام في الآراء على أهمية التركيز بالدرجة الأولى على تعزيز قدرات إدارة الموارد البشرية والمادية وعلى صعيد المعدات. كذلك، أشار ممثلون لوزارة المالية إلى أن هناك حاجة ماسّة إلى تنمية قدرات الشرطة الوطنية الهايتية على صعيد الميزانية والمالية، وأيضا في مجال إجراءات شراء المعدات.

الحالة الراهنة

١٤ - الحالة الراهنة مثيرة للجزع، إذ أن هناك ما يزيد على ٧ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة الذين يفتقرون إلى المعدات والتدريب مسؤولون أساسا عن كفالة الأمن العام. وثمة هياكل أو مرافق هامة تابعة للشرطة إما منعدمة، أو ناقصة، أو مدمرة. ويجب ترميم غالبية مراكز الشرطة (حوالي ٢٠٠ مركز)، أو تشييدها، وإعادة تشييدها. وفي البلد ككل، لا يزيد عدد مركبات الشرطة العاملة على مستوى الشرطة الوطنية الهايتية عن ٤٠٠ مركبة.

١٥ - وتورد الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية في فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، التي عرضت وتمت الموافقة عليها في آذار/مارس ٢٠٠٥، بيانا للحالة الراهنة على النحو التالي:

> يشير تقدير مبدئي إلى أن الشرطة الوطنية الهايتية كانت تضم في عام ٢٠٠٣، ٦ ٣٠٠ شرطي تقريبا في جميع درجات الترتيب الهرمي، في حين أنه في الواقع لم يكن هناك سوى ٤ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة عاملين في نهاية عام ٢٠٠٤. وتعرضت غالبية الهياكل الأساسية للتخريب أو التدمير خلال أزمة عام ٢٠٠٤. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، نص تقييم على أن هناك ١٢٥ مركزا من مراكز الشرطة في حاجة إلى ترميم وأن ٧٥ مركزا قد شيدت أو أعيد تشييدها. وتعرضت نسبة ٩٠ في المائة من مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية (للاتصال بالراديو) للتدمير والنهب ولا تعمل شبكة الاتصالات إلا في منطقة العاصمة. وانخفض عدد المركبات الآلية إلى الحد الأدنى. فمن مجموع ٣٠٠ مركبة كانت موزعة في إدارات المقاطعات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، لم يبق سوى أقل من النصف. وعدد المركبات العاملة في منطقة العاصمة لا يتجاوز ٩١ مركبة. والمعدات المكتبية قليلة أو معدومة.

١٦ - وتسلط هذه الحالة الضوء على المشاكل المتعلقة بالموارد المادية ورأس المال وضرورة معالجتها على صعيد السياسات وبصفتها جزءا لا يتجزأ من خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية. وفيما يتعلق بالمنشآت، وبالإضافة إعادة التشييد وترميم مراكز الشرطة، لا يحتوى المقر الحالي في بورت أو برانس على أي منشآت للشُعب الرئيسية الخمس في الشرطة الوطنية الهايتية. وينبغي التصدي لهذه الحالة على سبيل الأولوية.

١٧ - وقد اهتزت ثقة السكان في الشرطة الوطنية الهايتية نتيجة للادعاءات بوجود ممارسات الدعارة، ووحشية الشرطة، والأنشطة الإجرامية. ومن ثم، فإن من الضروري توفير تدريب واسع النطاق على جميع المستويات، فضلا عن القيام بعملية تطهير للأفراد الحاليين، من أجل تعزيز القدرات والحس المهني واحترام حقوق الإنسان لدى الشرطة الوطنية الهايتية بغية استعادة هذه الثقة. وبصفة عامة، لا تستفيد الموارد البشرية في الشرطة الوطنية الهايتية من خطط تدريب وتطوير مكيفة لأداء مهام الشرطة. وخلال السنوات الأولى التي أعقبت إنشاء هذا الجهاز، تلقى أفراد الشرطة التدريب بدون قواعد محددة بدقة و لم يجر أي إصلاح لتلك الحالة بعد ذلك. وعموما يلاحظ انعدام الانضباط واحترام تسلسل القيادة، وتذمر صريح أحيانا، على بعض المستويات، من قبول المسؤوليات الإدارية والقيادية. و لم تقم الشرطة الوطنية الهايتية حتى الآن بتنمية شعور احترام الشرطي لنفسه، الأمر الذي لا غنى عنه لتوطيد بناء قوة شرطة ديمقراطية. وبالإضافة إلى هذه المشكلة، هناك أيضا حاجة ماسّة إلى تحسين ظروف خدمة أفراد الشرطة فضلا عن استحقاقاتهم.

١٨ - وأشارت القيادة العليا للشرطة الوطنية الهايتية إلى أن الصعوبات المؤسسية الحالية ناجمة جزئيا عن النظام الذي أنشأه المجتمع الدولي في السابق. وفي الواقع، كان ممثلو المجتمع الدولي قد تولوا القيادة الإدارية لهذا النظام، لا سيما على مستوى التجنيد، واختيار المرشحين، ووضع البرامج وكتيبات التدريب، فضلا عن تعيين الأفراد ونقلهم.

١٩ - ويبدو أن الهيكل المنصوص عليه في القانون المنشئ للشرطة الوطنية الهايتية، والذي يقوم على الوفاء بالاحتياجات الدنيا من عمل الشرطة والأعراف الدولية السارية، كان مناسبا بصفة عامة. ومع ذلك، ينبغي إعادة تقييم الهيكل الفعلي، ومستوى تدريب الأفراد، وعدد الوحدات المتخصصة، بعد أن تمت زيادة قوام القوة، كما ينبغي أيضا تعزيز بعض الإدارات والشُعب و/أو إنشاؤها.

٢٠ - وترد فيما يلي بعض الإدارات القائمة في الإدارة العامة للشرطة الإدارية:

- إدارة الحماية الشخصية للشخصيات البارزة؛
- إدارة الشرطة البحرية، والشرطة الجوية، وشرطة الحدود، وشرطة الهجرة والغابات، وشرطة الموانئ والمطارات، وشرطة الحدود والهجرة والبيئة؛
- إدارة الحماية المدنية، والمطافئ، والكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان؛
- إدارة خدمات الإقليم.

٢١ - وتتسم قدرات الإدارة المركزية للشؤون الإدارية والخدمات العامة في الشرطة الوطنية الهايتية بالضعف وبأنها لا تمكنها من إدارة هياكلها الإدارية والتنظيمية عموما على أفضل وجه. ومع أن الإجراءات الإدارية مبينة بوضوح إلا أن الأنظمة الداخلية في الشرطة الوطنية الهايتية تحتاج، فيما يتعلق بتطبيق هذه العمليات والإجراءات، أن يُعاد النظر فيها بصورة متعمقة. وفضلا عن ذلك، يجب على هذه الإدارة المركزية أن تنشئ داخلها على سبيل الأولوية إدارة للتنظيم القانوني.

٢٢ - والقدرة على إجراء التغييرات الضرورية في الشرطة الوطنية الهايتية سوف تتوقف على المشاركة الحقيقية من أعلى المسؤولين في الدولة وفي قيادة الشرطة الوطنية الهايتية. إلا أن مدى مشاركة هؤلاء المسؤولين في هذا التغيير ستتوقف على مدى توفر الوقت المكرس للأنشطة الجارية في الشرطة الوطنية الهايتية.

استراتيجية الإصلاح

٢٣ - استنادا إلى المناقشات مع الأطراف الهايتية، تمثل الإجراءات التالية السبل المؤدية إلى الوفاء بهذه الاحتياجات:

- تعزيز قدرات مكتب التفتيش العام في الشرطة الوطنية الهايتية عن طريق تزويده بالموارد التقنية والمادية اللازمة؛
- تحديد المعايير التي يتعين على أفراد الشرطة الوطنية الهايتية تطبيقها وتقييم جميع أفراد الشرطة على أساس تلك المعايير. وفي حالة عدم وفاء الأفراد بالمعايير المطلوبة، ينبغي اتخاذ التدابير التأديبية المناسبة و/أو تدريبهم؛
- الشروع في إنشاء آلية للتخطيط خاصة بالشرطة الوطنية الهايتية تتوافر لها الدراية الفنية من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشركاء الدوليين؛
- وضع خطط التدريب وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية بغية التعجيل بالتدريب الأساسي لأكبر عدد ممكن من طلاب الشرطة (بما في ذلك التدريب الميداني) وتوفير احتياجات الأفراد (الذين سيتم تثبيتهم في الخدمة)؛
- تنمية القدرات التنظيمية والإدارية للشرطة الوطنية الهايتية من أجل تنميتها، فور تحديد الأسس لذلك؛
- وضع برنامج للدعم المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية بغية تحقيق الأهداف المحددة فيما يتصل بالكفاءات، والقدرات، والمعايير.

٢٤ - ولا تتوافر للشرطة الوطنية الهايتية بعد الإمكانيات اللازمة لتنفيذ سياستها الإدارية للشروع في اتخاذ هذه الخطوات المتعددة لتنميتها. وتحتاج الحكومة الهايتية للمساعدة التقنية والمادية من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومؤسسات بريتون وودز، والمؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف، والتعاون الثنائي.

العون المقدم من المجتمع الدولي

٢٥ - لا بد في إطار تقديم العون الدولي من احترام تولي الدولة الهايتية زمام الأمور في إدارة عملية الإصلاح. وفي الواقع، ينبغي لهذه العملية أن تستفيد من دعم القياديين والشعب الهايتي. وستتولى الجهات المقدمة للمساعدة الدولية توفير العون لعملية التخطيط والدعم المؤسسي على صعيد الإدارات المركزية والمحلية، مع أخذ ذلك العامل بعين الاعتبار. وسيتم تحديد أعداد الأفراد اللازمين لكل كيان من هذه الكيانات بالتشاور مع السلطات الحكومية والشرطة، مع مراعاة الاحتياجات من الوظائف المتخصصة. واستنادا إلى النهج الذي ستتبعه هذه السلطات، فإن المساعدة التقنية ستتخذ أما شكل الشراكة أو شكل أفرقة خبراء ملحقة بمختلف سلطات الشرطة. وسيتولى مستشار تقني معني بالتخطيط والتطوير تقديم المساعدة للمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية لإدارة البرامج المنفذة في إطار الإصلاح، فضلا عن تنسيق العون الدولي.

احتياجات الشرطة الوطنية الهايتية

٢٦ - يظل المقترح المتعلق بقوام الشرطة الوطنية الهايتية المتوخى أمرا من اختصاص الحكومة، لكن من الممكن استعراضه بالنظر إلى القيود المتعلقة بالميزانية وغيرها من العوامل المتصلة بالمعونة الدولية. غير أن تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية ونوعيتها تظل من الأولويات الوطنية. ويتوقع أن يصل قوام الشرطة الوطنية الهايتية إلى ٠٠٠ ٩ شرطي خلال السنتين المقبلتين، ويتوقع أن تتواصل هذه الزيادة بنفس المعدلات على مدى ثلاث سنوات أخرى، لتصل إلى حد أقصى قدره ١٤٠٠٠ فرد (دون احتساب الموظفين الإداريين). وهكذا، ستكون الحكومة قادرة على إعادة النظر في أهدافها وتكييفها حسب ما هو متاح لها. وفيما يلي توقعات زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية:

الشعبة/الإدارة	القوام المتوقع في عام ٢٠٠٨
المديرية العامة للشرطة الوطنية الهايتية	٢٢٥
المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية	١١٠
المديرية المركزية للإدارة والخدمات العامة	٥٢٥
المديرية المركزية للشرطة الإدارية	٢ ٤٠٠
المديرية المركزية للشرطة القضائية	٣٥٠
مقاطعة أرتيبونيت	٣٠٠
المقاطعة الوسطى	٢٦٠
مقاطعة غراند آنس	٢٠٥
المقاطعة الشمالية	٥١٠
المقاطعة الشمالية الشرقية	١٧٠
مقاطعة نيب	١٢٥
المقاطعة الشمالية الغربية	٢٤٠
المقاطعة الغربية	٣ ٠٠٠
المقاطعة الجنوبية	٣٢٠
المقاطعة الجنوبية الشرقية	٢٦٠
المجموع	٩ ٠٠٠

٢٧ - ونوقش على مستوى الحكومة الهدف المنشود، البالغ ٢٠ ٠٠٠ شرطي من أجل تحقيق درجة مثلى من الأمن. غير أن هذا العدد يتوقف على المعايير المذكورة آنفا. وتتمثل الأهداف التي يتعين تحقيقها فيما يتعلق بتعيين الموظفين في زيادة القوام الحالي من ٧ ٦٠٠ فرد إلى ٩ ٠٠٠ فرد في نهاية عام ٢٠٠٨ وإلى ١٤ ٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١١ (بعد عملية التطهير).

المعايير

٢٨ - يتوقف إنشاء دائرة شرطة ديمقراطية في هايتي كثيرا على إرساء أعلى مستويات الجودة والحفاظ عليها. ومبدئيا، ينبغي أن تكون مبادئ الشرطة الوطنية الهايتية متوافقة مع المعايير الدولية للمهنة المعمول بها في الأنظمة الديمقراطية، مع مراعاة الواقع الاجتماعي والثقافي في هايتي.

٢٩ - ومنذ منتصف التسعينات، تشكو الشرطة الوطنية الهايتية من عدم احترام معايير التدريب والكفاءة المهنية. وبالتالي من الضروري، المبادرة فورا، بوضع معايير جديدة في

مجالات التوظيف والتدريب والمسار الوظيفي، فضلا عن وضع الآليات اللازمة لتحقيق هذه المعايير. وفي هذا الصدد قررت الشرطة الوطنية الهايتية الإجابة بدقة من خلال الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية، وما إلى ذلك، على هذا السؤال البالغ الأهمية: أي شرطة وأي نوع من أفراد الشرطة يلزم هايتي؟ وسيتم ذلك بمشاركة مختلف قطاعات المجتمع الهايتي وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وغيرها من المؤسسات الدولية والشركاء الدوليين.

٣٠ - **شروط القبول**. تعتبر المقاييس السارية حاليا، والتي نقحتها الشرطة الوطنية الهايتية، مقاييس مقبولة مؤقتا (إلى حين عقد الحلقة الدراسية)، باستثناء الحاجة إلى إدراج اختبارات نفسانية. وفي هذا الصدد، سيكون من المناسب إدراج مجموعة من الاختبارات في العملية المقبلة لتعيين طلاب الشرطة. وسيكون من الضروري الاستعانة بخبراء من أجل ضمان إجراء الاختبارات بكيفية تتسم بالكفاءة المهنية.

٣١ - وتشكل مراقبة سوابق المرشحين للعمل في الشرطة الوطنية الهايتية أحد المجالات التي تتطلب بعض التحسينات. وإنشاء قاعدة بيانات لدائرة المخابرات الجنائية ليس أمرا حاسما لضمان حسن سير دوائر الشرطة فحسب، بل سيكون أيضا أداة مفيدة جدا للتحقق من سوابق المرشحين. وعلى ما يبدو فإن الخبرة التقنية الدولية ضرورية لإقامة جميع جوانب نظام من هذا القبيل. وتتوقع الخطة زيادة القدرة التنظيمية على التحقق من السوابق. وسيكون من بين وسائل تحقيق ذلك تشكيل وحدة إضافية في المفتشية العامة للاضطلاع بهذه المهام.

٣٢ - وحث المتحاورون مع الشرطة الوطنية الهايتية على العمل بنظام لإدارة الموارد البشرية ينص على ثلاثة مستويات من الرتب: شرطي ومفتش ومفوض. وسيشكل المستوى الدراسي المطلوب المعيار الأساسي للتفريق بين هذه المستويات.

٣٣ - **معايير التدريب**. أحرزت الشرطة الوطنية الهايتية تقدما في إعداد برامج تدريبية تشمل المعايير الوظيفية. غير أن عليها مواصلة بذل جهودها في هذا الاتجاه وإدارة المسألة المتعلقة بمعايير التدريب بفعالية. ولتحقيق ذلك، ستُنشأ لجنة مشتركة بين الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لاستعراض جميع البرامج ومواد التدريب واعتمادها. وسيجري تعيين مدربين وتكوينهم لهذا الغرض.

٣٤ - **مقاييس الترقية**. اتبعت خلال السنوات العشر الأخيرة عدة نهج لتحديد نموذج هيكلي للوظائف والرتب ضمن الشرطة الوطنية الهايتية. غير أن هذه التغييرات لم تأخذ في الاعتبار اتباع قاعدة مشتركة، ولكنها طبقت بالأحرى وفقا للحالة الطارئة الراهنة. واعتمدت الشرطة الوطنية الهايتية نموذجا لإدارة الموارد البشرية يحد من الأثر في الموظفين

وينص على التعجيل بمطابقته مع المعايير المحددة بالنسبة للترفيع وإجراءات التعيين. وسيجري استعراض هذا النموذج وتعديله على إثر ما يحققه من نتائج خلال الحلقة الدراسية.

٣٥ - **استعراض الموظفين العاملين حاليا**. ينبغي الشروع في استعراض عام للموظفين والوظائف بهدف تسليم شهادات أصلية نهائية للموظفين العاملين حاليا ضمن الشرطة الوطنية الهايتية. ويجب إنجاز هذا العمل وفقا لمحورين:

- التحقق من السوابق؛
- معايير التدريب.

٣٦ - وسيجري التحقق من سوابق كل فرد من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية وفقا لقانون النظام العام وغيره من التدابير التي قد يتخذها المجلس الأعلى للشرطة. وستُستهل هذه العملية أولا في المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية. وفي ضوء ما يتحقق من نتائج، وستقوم هذه الأخيرة، أي الشرطة، بعد تعزيزها، بالتعاون مع عدد من ضباط الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بتشكيل الفريق المشترك الذي سينفذ مشروع تطهير المؤسسة بأكمله. وبمجرد تقديم هذا الفريق لقائمة أفراد الشرطة المؤهلين للحصول على شهادات، وبعد التشاور مع المجلس الأعلى للشرطة الوطنية، يصدر المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية بطاقات هوية جديدة خاصة بهم.

٣٧ - وسيوضع برنامج تدريب موجه إلى أفراد الشرطة الوطنية الهايتية الذين سينجحون في عملية الاختيار والتحقق من السوابق، وذلك بهدف سد الثغرات الناجمة عن تغيرات برامج التدريب في السنوات العشر الأخيرة. ويجب على الإدارة العامة للشرطة الوطنية الهايتية والمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية أن تحرص على أن يواصل الموظفون الحاليون والمقبلون الحفاظ على هذه المعايير وتنفيذها على أعلى المستويات.

العناصر التي ينبغي مراعاتها عند التنفيذ

٣٨ - سيتوقف الجدول الزمني للتنفيذ على الاعتبارات التالية:

- توافر المرشحين المؤهلين للانضمام إلى الشرطة الوطنية الهايتية؛
- ضرورة استعراض كفاءات الموظفين العاملين حاليا بالنظر إلى المعايير الحالية للتوظيف والتدريب؛
- ضرورة فصل أفراد الشرطة الذين لا يستوفون شروط مراقبة السوابق، عند الاقتضاء؛
- توفير تدريب تكميلي لأفراد الشرطة الذين تلقوا تدريبا من نوعية غير جيدة؛

- القدرة، من حيث الهياكل الأساسية والمدربين، على تقديم تدريبات أساسية ومتقدمة ومتخصصة؛
- القدرة التنظيمية للشرطة الوطنية الهايتية على استيعاب هذه التغييرات؛
- مستوى الدعم اللوجستي المتاح، بما في ذلك الهياكل الأساسية ووسائل الاتصالات المتاحة؛
- مدى السرعة في تخصيص الأموال على شكل استثمار رأسمالي لتلبية الاحتياجات، مع مراعاة آجال الشراء والتسليم.

مراحل تنفيذ الجدول الزمني

مكتب المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية

٣٩ - إن التعزيز الفوري لقدرة مكتب المفتشية العامة وكفاءاته هو العامل الأساسي لنجاح إعادة تقييم الموظفين الحاليين والموظفين الذين سينضمون إلى الشرطة الوطنية الهايتية. وفي هذا الصدد، ينبغي على الفور تعزيز مكتب المفتش العام بإدماج عدد من المحققين وموظفي الدعم وبالموارد المادية الضرورية (المعدات والمركبات) وفقا لمهامه والهيكل التنظيمي المحدد لأداء عمله. وعلاوة على ذلك، سيتعين نقل مكتب المفتشية العامة إلى أماكن جديدة، بحلول منتصف عام ٢٠٠٧ كحد أقصى.

٤٠ - ويجب الشروع في عملية لإصدار شهادات الأهلية الحالية بشكل كامل بحلول نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ كحد أقصى، وذلك لإتاحة القيام باستعراض كامل لأفراد الشرطة العاملين من الآن وحتى الربع الثاني من عام ٢٠٠٧.

٤١ - وخلال المرحلة الأولية، ينبغي تقديم دعم دولي قوي من أجل إنجاز عملية مراقبة سوابق الموظفين العاملين حاليا والموظفين الجدد المعينين في مكتب المفتشية العامة. وبالتالي يجب توفير المهارات المطلوبة فيما يتعلق بالتحقيق ومراقبة السوابق ومراجعة الحسابات.

المديرية المركزية للإدارة والخدمات العامة (المرحلة ١)

٤٢ - ينبغي التأكد من أن تحسين الخدمات الإدارية والخدمات العامة في جهاز الشرطة الوطنية الهايتية بكيفية تدعم بفعالية عملية التنمية برمتها. وتصبح المهمة الأساسية المتمثلة في إدارة الموظفين أولوية ملحة في إطار دعم أنشطة المفتش العام. يجب أن يكون وضع نظام إدارة شؤون الموظفين، بما في ذلك الموظفين المعتمدين قد تم في نهاية الفصل الثالث من عام ٢٠٠٦، من أجل ضمان متابعة ملفات موظفي الشرطة الوطنية الهايتية. وخلال نفس الفترة،

يجب ملء جميع الوظائف الشاغرة بالكامل بالموظفين الحاصلين على شهادات التأهيل، كما يجب أن يقوم المجلس الأعلى للشرطة الوطنية بتحديث جميع القواعد والأنظمة، والموافقة عليها.

٤٣ - ومن الآن وحتى منتصف عام ٢٠٠٧، يجب إنشاء مكتب لإدارة شؤون الموظفين وأن يكون قادرا على تقديم مقترحات بشأن التنسيب والترفيع والتوظيف إلى المدير العام. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، يجب إجراء استعراض لشروط عمل أفراد الشرطة الوطنية الهايتية وأجورهم بهدف إدخال التغييرات الضرورية في إطار ميزانية السنة المالية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. وفي الوقت ذاته يجب تحديد المهام الإضافية لمكتب دعم الموظفين والترفيه الداخلي.

٤٤ - ومديرية التنظيم القانوني الجديدة هي أيضا إحدى الأولويات اللازمة لدعم مكتب المفتش العام بفعالية في مهامه الجارية. وينبغي للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين تقديم الدعم المادي والتقني الضروري حتى تبدأ هذه المديرية عملها بحلول أواخر عام ٢٠٠٦.

٤٥ - وستكون الأولوية الملحة الأخرى هي إنشاء دائرة جاهزة للعمل للمشتريات والعقود تُمكن الشرطة الوطنية الهايتية من اتباع سياسة عامة للعرض والطلب في السوق العام ضمن آجال معقولة. وفي غضون ستة أشهر، يجب أن يكون موظفو المشتريات قادرين على استيفاء جميع الشروط المنبثقة عن تنفيذ الإصلاح. ويجب أن تتوافق الإجراءات والممارسات مع القوانين التي تنظم مجالي المالية والمشتريات وأن يكون من الممكن عندئذ إخضاعها لمراجعة الحسابات. ويجب تحديث الإجراءات والأنظمة الداخلية للشرطة الوطنية الهايتية فيما يتعلق بالدعم اللوجستي قبل نشرها. وخلال السنة المالية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، يجب على دائرة المشتريات وضع عقود طويلة الأجل لكل المهام الجارية فيما يتعلق بالإمداد والخدمات. ويجب تطوير الجوانب المتصلة بالإمداد في المسائل اللوجستية وتسجيل الأصول المقتناة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالمراقبة عند التسليم والتفتيش بالاقتران مع تنمية قدرة دائرة المشتريات بغية كفالة تغطية هذا الجانب من عملية الإدارة.

٤٦ - ويجب إدماج نظامي الميزانية والمالية في النظم الجديدة لإدارة شؤون الموظفين ودائرة المشتريات بغية الحصول على نظم للمحاسبة والتمويل تتسم بالفعالية والسلامة. ويجب أن تكون المرحلة الأولى قد أنجزت في بداية السنة المالية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ ويجب أن يكون النظام مكتملا وجاهزا للعمل اعتبارا من بداية السنة المالية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. ويجب أن يجري هذا في ظل احترام قوانين المالية السارية. ويجب أن يكون من الممكن إخضاع النظام

الذي يربط بين ملفات الموظفين والأجور المدفوعة للمراجعة. وينبغي أن يتم وصلة الربط بنظام إدارة الأصول اللوجستية بحلول بداية أوائل عام ٢٠٠٨.

٤٧ - ومن الأولويات اللازمة لنجاح أي إصلاح أو خطة إنمائية، يجب وضع مبان دائمة ومناسبة تحت تصرف الشرطة الوطنية الهايتية (وذلك بتشييدها و/أو ترميمها).

وفيما يلي تقدير الاحتياجات المتعلقة بالمباني التي سيجري تشييدها أو ترميمها حسب السنة المالية:

٢٠٠٦ - ٢٠٠٧	مبنى الإدارة العامة مبنى المفتشية العامة مرافق لأكاديمية الشرطة تشييد ٣ مفوضيات جديدة للشرطة ترميم ٢٠ مفوضية للشرطة
٢٠٠٧-٢٠٠٨	مبنى لمركز العمليات الاستخباراتية مبنى للشعبة المركزية لشؤون الإدارة والخدمات العامة تشييد مدرسة للشرطة في الأقاليم الداخلية تستوعب ٥٠٠ طالب مبتدئ
٢٠٠٩-٢٠١٠	بناء ثلاثة أقسام محلية للشرطة القضائية بناء ٥ مفوضيات شرطة إعادة تأهيل ٣٠ مفوضية شرطة

الدوائر الإقليمية

٤٨ - وبحلول عام ٢٠١١، ونظرا للقيود ذات الصلة بالموظفين، سيتعين على جهاز الشرطة أن يعمل وفقا للمبادئ الديمقراطية على جميع مستوياته، سواء في الأقسام المحلية أو في الأحياء أو على نطاق الجماعات المحلية. كما سيتعين إعداد جدول زمني مفصل لتنفيذ هذه العملية يواكب بداية السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتحدد فيه الخطوات اللازمة للتحقق من دخول المفوضيات الفرعية والمفوضيات والمديريات الإقليمية طور التشغيل. ويتوقف نجاح هذا البرنامج بصورة أساسية على القدرة على إصلاح المباني اللازمة وإعادة بنائها، وعلى مستوى الدعم اللوجستي المتوفر منذ بداية المشروع وحتى الانتهاء منه، وعلى عدد عناصر الشرطة والكوادر الوسطى والكوادر العليا التي سيجري إعدادها. وسينفذ هذا المشروع وفقا لمنهج ''قسم الشرطة النموذجي'' ووفقا لمعايير تحددها الشرطة الوطنية الهايتية وتتعلق بتزويد كل وحدة بالموظفين والمعدات وبإجراءات الاشتغال والإبلاغ، وآليات تعزيز العلاقة بين

الشرطة والمجتمع المحلي. وستتم إجراءات الإبلاغ عن الحوادث بالضرورة على الورق. وذلك حتى إنشاء قاعدة بيانات للشرطة وحتى يتسنى الوصول إلى هذه القاعدة. ويتوقع الانتهاء من تنفيذ هذا البرنامج على مستوى الإدارات في نهاية السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١.

٤٩ - يتضمن الجدول الزمني لإصلاح المباني وإعادة البناء تشييد تسعة مفوضيات جديدة للشرطة وترميم ٥٠ مفوضية للشرطة في كل سنة مالية. وسيكون اللاسلكي أداة الاتصال الأولية لكل من هذه الوحدات. وسيجري تركيب نظام للاتصالات اللاسلكية خاص بالشرطة الوطنية الهايتية ويغطي جميع أنحاء البلد قبل نهاية عام ٢٠٠٧. وستعزز هذه الشبكة بنظام هاتفي وحاسوبي بين الإدارات والمديريات المركزية والمديرية العامة للشرطة الوطنية الهايتية قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وحتى السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيتوقف تحديد الاحتياجات المتعلقة بإصلاح المركبات والمعدات وصيانتها، في المقام الأول، عما إذا كانت عقود شراء المركبات والمعدات المقتناة حتى ذلك الحين تتضمن بندا ينص على الإصلاح والصيانة والضمان.

المديرية المركزية للشرطة القضائية

٥٠ - يعتمد تعزيز وظيفة الشرطة القضائية ضمن جهاز الشرطة الوطنية الهايتية على قطاعات أخرى كالنظام القضائي وأنظمة إدارة الإجراءات الجنائية. والمدة الزمنية اللازمة للتدريب لاكتساب القدرات المهنية والتقنية في هذا الميدان أطول من المدة الزمنية اللازمة لاكتساب المعارف العامة للمهنة. وبالتالي فإن تحقيق الأهداف في هذه المديرية سيكون طويل الأجل. وسيتعين توفير مباني جديدة لإيواء المديرية المركزية للشرطة القضائية في بورت أو برنس قبل نهاية عام ٢٠٠٨، ومن ثم النظر في تخصيص مباني للأقسام التابعة للشرطة الجنائية في المقاطعات قبل حلول ٢٠١١.

٥١ - من المزمع أن يستفيد برنامج تعزيز الدعم المؤسسي لمكتب الشؤون الجنائية ولمكافحة تهريب المخدرات ضمن مديرية الشرطة القضائية من مشاريع المساعدة التقنية التي وضعتها الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين. وسيستلزم إعادة تشغيل مكتب الشرطة العلمية والتقنية دعما خاصا فيما يتعلق بالمعدات المتخصصة وتدريب التقنيين وإدارة الموظفين. وسيولى اهتمام خاص للكفاءات في مجال الأسلحة النارية وعلم السموم والبصمات. والهدف من ذلك هو توفير هذه الوظائف قبل نهاية عام ٢٠٠٩ وهو الموعد الموافق للتاريخ الذي يتوقع أن يبدأ فيه عمل الوصلات المعلوماتية مع الإدارات، والذي سيوفر الاتصالات اللازمة لنظام البصمات. وسينتقل نظام المعلومات الجنائية من نظام يدوي إلى نظام محوسب قبل نهاية

٢٠٠٩، كما سيتيح لجميع المستخدمين إجراء عمليات بحث في قاعدة البيانات عبر شبكة الشرطة الوطنية الهايتية قبل نهاية عام ٢٠١١.

المديرية العامة للشرطة الإدارية

٥٢ - سوف تتكون المديرية العامة للشرطة الإدارية من أربع مديريات جديدة:

- مديرية أمن الشخصيات المرموقة.
- مديرية الشرطة البحرية والجوية وشرطة الحدود والموانئ والمطارات والهجرة والغابات.
- مديرية الدفاع المدني ومكافحة الحرائق وغيرها من الكوارث الطبيعية أو المفتعلة.
- مديرية الخدمات الوطنية.

٥٣ - وإذا ما أخذ في الاعتبار الوقت اللازم للتنمية المؤسسية الضرورية لإنشاء المنظمات، وكذا الاحتياجات من الموارد، يتوقع أن يتم الانتهاء من إنشاء مديرية أمن الشخصيات المرموقة بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧ بحيث يكتمل تشغيلها على مراحل. وتوخيا لتكامل الهيئة وكفاءتها، فإن من الضروري ضم جميع العناصر ذات الصلة بالحماية الشخصية ضمن مديرية واحدة ووضع معايير موحدة للتكتيكات والإجراءات العملياتية. وينبغي الانتهاء من إنشاء هذه المديرية في بداية عام ٢٠٠٨، لكنها ستحتاج إلى مباني تناسب مهامها.

٥٤ - وينص قانون الشرطة، على أن المسؤولية الفعلية الملقاة على عاتق الشرطة الوطنية الهايتية فيما يتعلق بالحدود تتمثل في مراقبة جميع مسالك العبور (في البر والبحر والموانئ والجو). وقد انتهى تكوين بعض عناصر قوات المراقبة هذه، بيد أن من الضروري تعزيزها من خلال توفير الدعم المؤسسي والتطوير التنظيمي، حتى تكون المؤسسة قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها عن مراقبة الحدود. كما أن هناك مسائل أخرى ينبغي أن تتخذ الحكومة قرارا بشأنها وتتعلق بالآليات المتكاملة لإدارة الحدود. ونُدرج ضمن هذه الفئة هيئة الجمارك والحجر الصحي والغابات وأمن ومراقبة الحدود. وستُجرى هذه التطويرات ضمن جهاز الشرطة الوطنية الهايتية بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٨ فيما يتعلق بنقاط الدخول على الحدود والوظائف المتعلقة بمراقبة الهجرة. كما سيستدعي هذا الأمر إعادة النظر في دور الشرطة الوطنية الهايتية وتنظيمها لغرض القيام بهذه الوظيفة كاملة بعد أن تتضح المسائل التنظيمية والمسؤوليات ذات الصلة.

٥٥ - ويتمثل دور الشرطة الوطنية الهايتية في مجال الدفاع المدني وإدارة الكوارث الطبيعية في تنسيق الدعم الذي تقدمه الشرطة لمكتب الدفاع المدني عند إعداد خطط الطوارئ وحماية الناس من أخطار العواصف والأعاصير، والمحافظة على النظام العام خلال عمليات تقديم المساعدة العاجلة. ويمكن أن تظهر هذه المديرية للوجود في عام ٢٠٠٦ أو عام ٢٠٠٧ إذا وفر الشركاء الدوليون مساعدة تقنية مماثلة للمساعدة المقدمة لإنشاء مكتب الدفاع المدني في بور أو برنس.

المديرية العامة للإدارة والخدمات العامة (المرحلة الثانية)

٥٦ - لا بد من أن تتطور طبيعة الدعم الإداري والخدمات العامة لتواكب تطور عملية إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية. ففي عام ٢٠٠٨ سينتقل قسم صيانة المعدات التابع للشرطة الوطنية الهايتية من نظام الكفالة إلى نظام يتم بموجبه تنظيم وإدارة المعدات المقدمة إلى الشرطة الوطنية الهايتية وفق عقود خدمة طويلة الأجل وبما يتماشى وإجراءات الشراء التي حددها الحكومة، أو إنشاء كيان داخلي لتقديم هذه الخدمات. وينبغي تشييد المبنى المخصص للدعم اللوجستي في عام ٢٠٠٧ ليبدأ العمل في منتصف ٢٠٠٨. وسيتعين آنئذ تطوير نظام الجرد إلى نظام يربط بين سجل الاستلام والتفتيش من جهة وسجل النفقات من جهة أخرى.

٥٧ - وسوف تستكمل المرحلة الثانية من برنامج إنشاء شبكة اتصالات الشرطة الوطنية الهايتية في نهاية عام ٢٠٠٩. وسوف توفر دائرة تكنولوجيا المعلومات أهم وسائل الاتصال بين مختلف الإدارات والمديريات المركزية والمديرية العامة. وفي الوقت نفسه سينتهي إنشاء قواعد البيانات الخاصة بإدارة الموظفين واللوجستيات وسيتاح الوصول إليها إلكترونيا بما يوفر إدارة المعلومات الشرطية وتعميمها على نحو أفضل.

التدريب

٥٨ - من الواضح أن إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وتنميتها يرتكزان على التدريب. وتحقيقا لهدفي الجودة والزيادة في عدد عناصر الشرطة، يجب توفير التدريب الأساسي لعدد لا يقل عن ١ ٤٠٠ طالب سنويا، إلى جانب عدد إضافي للتعويض عن المستقيلين. ولكي تتم هذه العملية وفقا للمعايير المهنية فإن برنامج التدريب الأساسي لعناصر الشرطة الوطنية الهايتية سيستغرق ١٠ أشهر، تخصص منها ٧ أشهر للدروس النظرية و ٣ أشهر للتدريب الميداني. لكن مثل هذا البرنامج يتكشف عن نتيجة فورية مفادها أن قدرة التدريب الحالية غير مواتية لا لفترة لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وتنميتها ولا لفترة ما بعد الإصلاح.

٥٩ – ويرى جهاز الشرطة الوطنية الهايتية أن تلبية الاحتياجات من التدريب في مجال القدرات يتطلب إنجاز الأهداف التالية:

- تشييد أكاديمية جديدة على مقربة من الموقع الحالي لمدرسة الشرطة ذات طاقة استيعاب أولية تقدر بـ: ١٠٠ طالب.
- والقيام في وقت لاحق، بتشييد مدرسة جديدة للشرطة في إحدى المحافظات، يمكن أن تستوعب ٥٠٠ طالب.
- تشييد مدرسة إضافية للشرطة في بور أو برنس تستوعب ٥٠٠ طالب.

٦٠ – وما أن تدخل هذه الهياكل الأساسية، طور التشغيل فإنها ستقدم برامج للتدريب الأساسي متقدمة ومتخصصة من أجل تحقيق هدف نمو قدره ١ ٤٠٠ طالب سنويا، وسيسمح ذلك أيضا بتلبية الاحتياجات ذات الصلة بإصدار شهادات تأهيل جديدة والتدريب المستمر.

٦١ – وعلى أكاديمية الشرطة بادئ ذي بدء أن تعوض النقص في صفوف الإداريين المتوسطين بأسرع وقت ممكن، وبما يسمح بتوفير كوادر ماهرة وكفؤة للعمل في مفوضيات الشرطة وفي سائر دوائر الشرطة.

الاحتياجات من الموارد البشرية

٦٢ – يتراوح عدد المدربين والخبراء والمستشارين اللازمين لدعم تنفيذ برنامج إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وتطويرها بين ١٥٠ شخصا و ٢٠٠ شخص. ويمثل هذا العدد المساعدة التقنية في جميع المجالات.

٦٣ – في إطار تنمية الشرطة الوطنية الهايتية، يتوقع أن تغطي ميزانية الدولة الرواتب والتكاليف الأساسية للمهام الضرورية للشرطة الوطنية الهايتية. بيد أن ميزانية الدولة لا تقدر على تغطية الاحتياجات في ميدان الاستثمار (الهياكل الأساسية، النقل، الاتصالات، التسليح والتدريب) التي ستأتي من تبرعات الجهات المانحة أو الميزانيات التكميلية. وفيما يلي توقعات التقديرات الأولية للتكاليف المباشرة للحد الأدنى من الاحتياجات في مجال الاستثمار، وعلى الأخص بالنسبة لقطاع الهياكل الأساسية خلال السنوات الخمس المقبلة:

- السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ١٨,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية

- السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ٢٦,٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية
- السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ٢٩,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية
- السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٢١,٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية
- السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ ١٣,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية

بيد أن من الأهمية بمكان التوصل إلى توقعات للاستثمارات في القطاعات الأخرى كالنقل والتدريب والاتصالات والتسليح.

خاتمة

٦٤ - سوف تُوضع خطط تفصيلية لتنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية في جميع المجالات ذات الصلة فور الموافقة على هذه الخطة. وستحدد هذه الخطط منهجية التطبيق، وكذا دور ومسؤوليات المجتمع الدولي، بالاشتراك مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.
